

السداسي الثالث - 2025/2024م

امتحان الدورة العادية في مادة التشريعات المالية والبنكية في الجزائر 2025/01/14

الاجابة النموذجية

السؤال الأول: أجب ب: صحيح أو خطأ؛ مع التصحيح في حالة الخطأ؟ 08 نقاط

- 1- تتفق التشريعات المالية مع التشريعات البنكية في الجزائر من حيث المصادر وتختلفان من حيث الهيئات. **خطأ**
- الصحيح:** تتفق التشريعات المالية مع التشريعات البنكية في الجزائر من حيث الهيئات وتختلفان من حيث المصادر.
- 2- تُرتب النصوص القانونية في الجزائر وتسمو القوانين العضوية على القوانين العادية. **صحيح**
- 3- يُعتبر القانون المالي مجموعة القواعد التي تنظم مالية الدولة فهو فرع من القانون الخاص. **خطأ**
- الصحيح:** يُعتبر القانون المالي مجموعة القواعد التي تنظم مالية الدولة فهو فرع من القانون العام.
- 4- أحد أسباب التعديلات التي مسّت قانون النقد والقرض سنة 2017 هو تقنين الصيرفة الاسلامية. **خطأ**
- الصحيح:** بل تعديلات القانون لسنة 2018؛ بينما تعديلات 2017 جاءت لتغطية احتياجات تمويل عجز الموازنة العامة للجزائر.
- 5- يُعد قانون 17/84 نقطة تحول كبيرة في تشريعات الخزينة العمومية في الجزائر. **صحيح**
- 6- تُشير عبارة "لا ضريبة إلا بنص قانوني" أن التشريع الضريبي من اختصاص الدستور. **خطأ**
- الصحيح:** تُشير عبارة "لا ضريبة إلا بنص قانوني" أن التشريع الضريبي من اختصاص البرلمان
- 7- يُشكل الفصل في المنازعات الضريبية مصدراً مهماً للقانون الضريبي يسمى بالتشريع الفرعي. **خطأ**
- الصحيح:** يُشكل الفصل في المنازعات الضريبية مصدراً تفسيرياً مهماً للقانون الضريبي يسمى بالاجتهاد القضائي.
- 8- أبرز ما ميّز القانون 04/06 المتعلق بالتأمينات هو تحرير سوق التأمين في الجزائر بعدما كان حكراً على الدولة. **خطأ**
- الصحيح:** بل الأمر 07/95 المتعلق بالتأمينات؛ بينما القانون 04/06 المعدّل والمتّمم أبرز ميزة له هو إنشاء بنك للتأمينات...
- 9- قام بنك الجزائر بالترخيص للبنوك والمؤسسات المالية بفتح شبائيك الصيرفة الاسلامية بعد صدور النظام 02/20. **صحيح**
- 9- تتوزع قوانين إدارة عمليات البورصة في الجزائر بين نصوص تشريعية وأخرى تنظيمية. **صحيح**

السؤال الثاني 05 نقاط

شكّل قانون النقد والقرض 10/90 مرحلة جديدة في الاصلاحات المالية والبنكية في الجزائر؛ نظراً للتحولات التي رافقت صدور هذا القرار، خاصة إعادة ترتيب العلاقة بين بنك الجزائر والخزينة العمومية. فكانت العلاقة بينهما قبل صدور القانون 10/90 تتميز بالغموض والخلط بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية، وتشتت السلطة النقدية بين عدة مستويات (وزارة المالية، الخزينة العمومية، البنك المركزي الجزائري)، وأصبحت الخزينة العمومية هي من يتولى توفير التمويل للاقتصاد، كما انها كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وسيطرة الخزينة على إدارة

الانتماء والقيام بدور الوساطة المالية ... ، لكن بعد صدور القانون 10/90 منح هذا القانون النظام البنكي مكانته الحقيقية كمحرك أساسي للاقتصاد من خلال الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية وتحقيق استقلالية البنك المركزي باحتكاره لامتياز اصدار النقود وإدارة وتوجيه السياسة النقدية بناءً على الوضع النقدي السائد، وكذلك الفصل بين الدائرة النقدية والمالية فأصبح البنك المركزي المسؤول عن منح القروض وتمويل القطاعات الاقتصادية وتقليص دور الخزينة، وتم إنشاء سلطة نقدية مستقلة جديدة هيئة مجلس النقد والقرض لضمان انسجام السياسة النقدية .

السؤال الثاني: 07 نقاط

يُعد القانون النقدي والمصرفي 09/23 المؤرخ في 21 جوان 2023 مرحلة ثالثة ضمن مراحل تطور الإصلاحات النقدية و المصرفية في الجزائر ، بعد القانون 02/86 ثم القانون 10/90 ومختلف التعديلات التي مسّته ؛ وقد جاء القانون 09/23 بمثابة إلغاء للأمر 11/03 .

وقد تضمن القانون النقدي والمصرفي 167 مادة مقسمة على تسعة أبواب ، يتركز على النقاط التالية :

- 1/ تغيير اسم القانون : فالقانون لم يعد اسمه " قانون النقد والقرض " كما كان في القانونين السابقين ، أي القانون 10/90 والأمر 11/03 وإنما أصبح يسمى " القانون النقدي والمصرفي " وهي تسمية أكثر دلالة ؛
- 2/ تعزيز استقلالية بنك الجزائر وحوكمتة : فالقانون 09/23 يتضمن تعزيز حوكمة بنك الجزائر من خلال اعتماد نظام العهدة بالنسبة للمحافظ ونواب المحافظ بـ 5 سنوات ، وتحديد تشكيلة مجلس الإدارة يتم تعيينهم بمرسوم رئاسي .. ؛
- 3/ توسيع صلاحيات المجلس النقدي والمصرفي : يخول القانون للمجلس صلاحيات جديدة بهدف مرافقة التحولات التي تشهدها البيئة المصرفية ، إذ يوسع صلاحياته إلى اعتماد الوسطاء المستقلين ومكاتب الصرف ومزودي خدمات الدفع ؛
- 4/ تعزيز الصفة القانونية للصيرفة الإسلامية : رسخ القانون 09/23 الصيرفة الإسلامية من خلال تحديد مفهومها وممارستها و تكييفها في السوق النقدية والمصرفية ، مع مراعاة خصوصياتها وتعزيزها بهيئة للإفتاء في مجال المالية الإسلامية ؛
- 5/ توسيع صلاحيات اللجنة المصرفية : لقد جعل هذا القانون للجنة المصرفية سلطة إشراف بنكي ، حيث أصبحت هي الوحيدة المخولة بالبث في أي إخلال من طرف البنوك والمؤسسات المالية بأحكام هذا القانون وأنظمتها المتعلقة بالتعرض للمخاطر ؛
- 6/ استحداث لجنة الاستقرار المالي : تم استحداث لجنة الاستقرار المالي وتكليفها بالسياسة والمراقبة الاحترازية الكلية وإدارة الأزمات ، حيث تهدف هذه اللجن إلى السهر على الرفع من قابلية صمود النظام المالي ومعالجة واحتواء الأخطار التي تهدده ؛
- 7/ إنشاء اللجنة الوطنية للدفع : و أوكّلت لهذه اللجنة مهمة وضع مشروع الاستراتيجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية ، الذي يهدف إلى تعزيز المعاملات المصرفية وتقوية الشمول المالي وكذا مراقبة وتطوير وسائل الدفع الكتابية في الجزائر والخارج ؛
- 8/ رقمنة النشاط النقدي والمصرفي : لقد دعا هذا القانون إلى رقمنة المدفوعات من خلال إدخال شكل رقمي إلى العملة النقدية ممثلة في الدينار الجزائري ، والترخيص بإنشاء البنوك الرقمية ومزودي خدمات الدفع الإلكتروني ، والعملية الإلكترونية و الانفتاح على تطورات التكنولوجيا المالية ..